

من وزير الاقتصاد والمالية
إلى

الموضوع: حول خضوع المركز للأتاوة على الاتصالات
المرجع: مكتوبكم عدد 53 بتاريخ 23 جانفي 2014

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والذي أقدتم بمقتضاه أن المركز أبرم عدة اتفاقيات مع كل من شركة " " وشركة " " وشركة " " تتعلق بضبط شروط وإجراءات توفير خدمات الاتصالات باعتماد المراسلات القصيرة للهاتف الرقمي الجوال حيث ينص الفصل الخامس من هذه الاتفاقيات على أن اقتسام التكلفة الجمالية لهذه المراسلات يتم باحتساب جميع الأداءات بعد طرح تكلفة النقل. وأضفتم أنه تمت مطالبتم من قبل بعض المشغلين بحذف مبلغ الأتاوة من مستحقات المركز عند إعداد الفواتير الخاصة بهذه المراسلات. وعلى هذا الأساس طلبتم معرفة مدى خضوعكم للأتاوة المذكورة خاصة وأن شركة لم تطالبكم بدفع الأتاوة المذكورة.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنه طبقا للتشريع الجبائي الجاري به العمل يخضع رقم معاملات مؤسسات الاتصال السلكية واللاسلكية التي لها صفة مشغل شبكة اتصالات للأتاوة على الاتصالات بنسبة 5% على أساس سعر العمليات التي تتولى إنجازها في إطار نشاطها.

وعلى أساس ما سبق فإن مشغلي شبكات الاتصال هم المطالبون قانونا بدفع الأتاوة على الاتصالات. هذا وباعتبار أن المركز لا يعتبر مشغل شبكة اتصالات فإنه لا يمكن له فوترة الأتاوة. وعلى هذا الأساس يقترح تحيين الاتفاقيات المذكورة وخاصة الفصل 5 منها في اتجاه اقتسام التكلفة الجمالية للمراسلات القصيرة دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة والأتاوة على الاتصالات.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية وبتفويض منه

المهندس العام للدراسات
والتشريع الجبائي

الإمضاء: حبيبة جراد اللواتي